

تقرير

مطالب رجال الأعمال: موازنة ونفط وشراكة... من دون ضرائب

وزير الاقتصاد الجديد:
إقرار الموازنة أولوية
بالنسبة إلينا (مروان
بو حيدر)



تريد «الهيئات الاقتصادية» من الحكومة الجديدة أن تبقى وافية لمصالح أصحاب الرساميك... لذلك، تنادي بتحقيق ثلاثة مطالب رئيسية: إقرار موازنة عام 2017 من دون أي زيادة على الضرائب. إقرار مراسيم النفط والغاز، وتفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاعات الاتصالات والإنترنت والبني التحتية وغيرها. في المقابل، يرفض وزير الاقتصاد والتجارة الجديد، رائد الخوري، التعليق على هذه المطالب، ويكتفي في اتصال مع «الأخبار»، بالقول إن الموازنة بالنسبة إلينا هي أولوية، لافتاً إلى أنه سيجهد من أجل أن يلحظ البيان الوزاري مسالة إقرارها

نقولاً شمس، إن الجو الإيجابي الذي أنجبته «الهندسات المالية لمصرف لبنان» سيتلاشى حُكماً، في حال إقرار الموازنة في نسختها الحالية القائمة على زيادة الضرائب. ويرى شمس أن إقرار الموازنة بصيغتها الحالية سيُعرق نمو الاقتصاد، مُستشهداً بتوجه إدارة رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب نحو خفض الضرائب لتحقيق النمو وتفعيل الاقتصاد. فيما يرى رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، محمد شقير، أن إقرار زيادة الضرائب يعني أننا «سنعيق الاقتصاد وسنُشجّع عمل المؤسسات غير الشرعية، وسنضرب المؤسسات التي لا تزال تقف على رجليها».

تراجع الصادرات الصناعية: مليار دولار في خلال 3 سنوات

يقول رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل، إن هاجس الصناعيين يتركز على مسألة معالجة مسألتي الاستيراد الإغراق والمصانع غير الشرعية. برأيه، على الحكومة الجديدة أن تعمل على تحفيز الصادرات التي تراجعت خلال ثلاث سنوات بنحو مليار دولار. برأيه، من الممكن تعويض هذه الخسارة عبر دعم أسعار النقل و تكاليف التصدير أولاً،

هديك فرفور

لا يرغب ممثلو «الهيئات الاقتصادية» في أي تغيير جوهري في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. يشددون على «الاستقرار السياسي» الذي يضمن تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، ويدعون إلى التوصل لقانون انتخاب، أياً كان شكله، يحفظ هذا «الاستقرار». ويحذرون من إقرار أي تعديلات ضريبية تصيب أرباحهم. يقول رئيس جمعية تجار بيروت،

شمس: زيادة
الضرائب ستعرق
النمو الاقتصادي

اقترح تنفع المنظمات الإنسانية التي تعنى بشؤون اللاجئين لمؤسسات صناعية لبنانية، في ما خص المساعدات التي تُعطى للاجئين. لدى جمعية الصناعيين رؤية اجتماعية اقتصادية قائمة على ستة بنود، وفق ما يقول الجميل: تحفيز الاقتصاد، إطلاق ورشة إصلاح إداري، الشق الاجتماعي، معالجة وضع الأمن الاجتماعي، الشراكة بين القطاع الخاص والعام ضمن رؤية واضحة ومحددة، إطلاق رؤية واضحة للطاقت النفطية في لبنان.

ومن ثم العمل على زيادة الصادرات إلى الشركاء التجاريين. ويذكر في هذا الصدد، المساعي التي كانت تبذل مع الاتحاد الأوروبي من أجل تصدير المنتجات الصناعية. كذلك، تطالب الجمعية بالاستفادة من الانتشار اللبناني في الخارج، عبر تشجيع اللبنانيين المغتربين لشراء الصناعات اللبنانية. يُضيف الجميل في هذا الصدد: «لو أشتري كل مغترب بمبلغ مئة دولار، ستبلغ حجم الإيرادات نحو مليار و400 مليون دولار». إضافة إلى اقتراحات التدابير هذه، تطرح الجمعية

مؤشر

انخفاض عدد السيارات الجديدة المسجلة عام 2016 بنسبة 6,4%

شركات أخرى. وإذا حسنا السيارات المنخفضة الكلفة من شركات أخرى، تبقى كمية السيارات ذات الكلفة العالية المسجلة عام 2016 صغيرة جداً مقارنة بالعدد الكلي.

صغيرة من الناس. إذ إنه إذا حسنا عدد السيارات المسجلة حديثاً التي لم تنتجها إحدى الشركات التسع الأكثر تسجيلاً (أغلبها يركّز على السيارات ذات الكلفة المنخفضة) يبقى نحو 6,671 سيارة من

4,444 سيارة بعد أن كانت 5,779 سيارة في العام الماضي). ولهذه الأرقام دلالة على عدم قدرة أغلب اللبنانيين على شراء سيارات ذات كلفة عالية، أي تركّز استيراد هذه الأنواع من السيارات لدى طبقة

أفادت المعلومات الصادرة حديثاً عن جمعية مستوردي السيارات في لبنان، بأن عدد السيارات الجديدة المسجلة في خلال الأشهر الـ11 الأولى من عام 2016، قد انخفض بنسبة 6,4%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، أي من 35,921 إلى 33,613 سيارة. أما في شهر تشرين الثاني من العام الجاري، فكان عدد السيارات المسجلة حديثاً 2,472 سيارة مقارنة بـ 3,110 سيارات في العام الماضي.

وأضاف النشرة الأسبوعية لبنك عوده أن أغلب السيارات الجديدة المسجلة كانت صغيرة ذات أسعار منخفضة، مشيرة إلى أن السوق اللبنانية تميل إلى السيارات الصغيرة ذات الكلفة المنخفضة لغياب شبكة مواصلات حديثة ذات كفاءة.

وحازت سيارات كيا الكورية أعلى نسبة من السيارات المسجلة حديثاً في خلال أول 11 شهراً من عام 2016، مع 6,641 سيارة، علماً بأنها انخفضت من 6,941 سيارة في خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ولحققتها هيونداي الكورية أيضاً، مع 4,891 سيارة، أيضاً منخفضة من 5,391 سيارة العام الماضي. وكانت تويوتا اليابانية في المرتبة الثالثة

